الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
اللجنة الأولى
الجلسة ١٨
الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين اردينشولون . . . . . (منغوليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

بنود جدول الأعمال ٥٧ إلى ٨١ (تابع)

اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبدأ اللجنة عصر اليوم المرحلة التالية من عملها، ألا وهي اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، بما في ذلك البند ٧٩ من جدول الأعمال، "ترشيد أعمال اللجنة الأولى وتعديل جدول أعمالها".

وقبل المضي بعملنا، أعطي الكلمة لأمين اللجنة للإدلاء ببيان.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بالإجراء الذي ينطوي عليه البت في مشاريع القرارات والمقررات.

فيما يتصل باتخاذ إجراء بشأن كل مجموعة من مشاريع القرارات، ستتاح للوفود أولا فرصة عرض مشاريع القرارات المتعلقة بأي مجموعة بعينها. وأود أن أشير إلى أن أي أسماء ستدرج في قائمة المتكلمين، سواء أكان ذلك لغرض عرض مشروع قرار أو للإدلاء ببيانات، ينبغي أن تقدم إلى زميلي الموجود معي على المنصة وسيجري اتخاذ اللازم بعد ذلك.

وفور اختتام عملية عرض مشاريع القرارات، ستعطى الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات لغرض غير غرض تعليل مواقفها أو تصويتاتها بشأن مشاريع القرارات في مجموعة معينة. وبعد ذلك، ستتاح للوفود فرصة تعليل مواقفها أو تصويتاتها قبل اتخاذ إجراء بشأن أي مشروع من مشاريع القرارات أو جميعها الواردة في مجموعة معينة.

وبعد أن تبت اللجنة في مشاريع القرارات في مجموعة ما، فإن الوفود الراغبة في تعليل موقفها أو تصويتاتها بعد التصويت بشأن أحد مشاريع القرارات أو بشأنها جميعا سيطلب إليها القيام بذلك. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن ممثل الهند قد طرح سؤالا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86610
9586610

بالأمس، وأن الرئيس قد أجاب عليه بالفعل. ويبقى هذا الموقف على ماعليه.

وأحث الوفود، باسم الرئيس، أن تدلي ببيانات موحدة بشأن مشاريع القرارات في مجموعة معنية عند الإدلاء ببيانات أو بتعليلات للتصويت، واضعة في اعتبارها الشرط الذي أشرت إليه توا.

وتفاديا لأي سوء فهم، أود أيضا أن أحث أعضاء اللجنة الراغبين في طلب تصويت مسجل على أي مشروع قرار معين على إبلاغ الأمانة العامة عن نيتهم مسبقا وفي أبكر وقت ممكن قبل أن تتخذ اللجنة إجراء بشأن أي مجموعة بمفردها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أعلم الوفود في هذه المرحلة بأنه أدخلت بعض التغييرات على مشاريع القرارات التي سينظر فيها عصر اليوم. وفي هذه الجلسة ستبت اللجنة في مشاريع القرارات الواردة في المجموعات التالية:

في المجموعة ١: مشاريع القرارات A/C.1/50/L.5/Rev.1 و L.6 و L.47؛

في المجموعة ٢: مشروع القرار A/C.1/50/L.22؛

في المجموعة ٧: مشروع القرار A/C.1/50/L.4؛

في المجموعة ٨: مشروع المقرر A/C.1/50/L.2 ومشاريع القرارات A/C.1/50/L.11 و L.16 و L.26؛

في المجموعة ١٠: مشروع القرار A/C.1/50/L.36/Rev.1.

وقبل المضي بعملنا، أعطي الكلمة مرة أخرى لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ اللجنة بأن افغانستان اصبحت من مقدمي مشاريع القرارات التالية: A/C.1/50/L.3، L.7، L.10، L.11، L.14، L.15، L.19، L.31.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشاريع القرارات التالية:

A/C.1/50/L.15: استونيا؛

A/C.1/50/L.16: نيجيريا؛

A/C.1/50/L.28: بيرو؛

A/C.1/50/L.32: بابوا غينيا الجديدة وبيرو؛

A/C.1/50/L.39: الفلبين؛

A/C.1/50/L.48: الفلبين؛

A/C.1/50/L.1/Rev.1: البانيا وبيلاروس؛

A/C.1/50/L.11: بابوا غينيا الجديدة، جامايكا، الرأس الأخضر، كازاخستان؛

A/C.1/50/L.27: بنغلاديش؛

A/C.1/50/L.47: جمهورية إيران الإسلامية؛

A/C.1/50/L.5: بنغلاديش؛

A/C.1/50/L.36: تركيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أبلغت توا بأنه يمكن التصويت بعد ظهر هذا اليوم على مشروع القرار A/C.1/50/L.32، في المجموعة ١، وإذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الوفود توافق على ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل أن تبدأ اللجنة البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١، أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في عرض مشاريع المقررات. أعطي الكلمة لممثل ميانمار، الذي يود أن يعرض مشروع القرار A/C.1/50/L.46.

السيد ثان (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي"، الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.46، بالنيابة عن البلدان التالية: اندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش،

تايلند، الجزائر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، السودان، العراق، غانا، الفلبين، فييت نام، كوبا، كولومبيا، كينيا، ماليزيا، مصر، المكسيك، منغوليا، نيجيريا، الهند، وبلدي ميانمار.

إن سنة ١٩٩٥ معلم بارز ليس فقط في تاريخ الأمم المتحدة ولكن أيضا في تاريخ الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح. إنها تؤذن بالذكرى السنوية الخمسين لاستخدام الأسلحة النووية وتؤذن بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وشهدت أيضا القرار التاريخي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وأيضا قرارها المتعلق بالمبادئ والأهداف، الذي تضمن تأكيدا جديدا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على التزامها بأن تواصل بحسن نية المفاوضات المتعلقة بالتدابير الفعالة لنزع السلاح النووي والقرار بتعزيز عملية استعراض المعاهدة.

إنه لمن المناسب تماما أن تقوم اللجنة الأولى والجمعية العامة في هذه السنة المعلم باعتماد مشروع القرار الهام هذا بشأن نزع السلاح النووي.

لقد عاشت البشرية في ظل التهديد النووي طوال السنوات الخمسين الماضية. ويجب علينا أن نعمل الآن على تخليص العالم من هذا التهديد المرعب. ونعتقد أن الطريقة الوحيدة الفعالة حقا لإزالة التهديد النووي التامة تتمثل في الإزالة الكلية لهذه الأسلحة. وليست رؤيتنا بأقل من قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

وميانمار من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وهي مؤيدة قوية للمعاهدة ومع ذلك، فإن قضية نزع السلاح النووي لا يمكنها أن تخضع ويجب ألا تخضع لتدابير عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا النهج الانتقائي وغير المتوازن لن يكتب له النجاح في المدى الطويل.

إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وجهان لعملة واحدة. ونعتقد أن هذين التدبيرين يجب أن يسيرا يدا بيد. ولا يمكننا تصور قيام نظام فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية دون اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي.

فالسعي لتحقيق هدف عدم انتشار الأسلحة النووية في الوقت الذي يتم فيه التدليل على الرغبة عن المضي بعملية نزع السلاح النووي ينم عن تناقض في السياسة النووية المتبعة. وهذه السياسة، طبقا للقول الشائع في ميانمار، هي كمثل من يحمل مشعلا ملتهبا في يد وخرطوم ماء في اليد الأخرى. وأن هذه السياسة لا يمكن أن تنجح ولن تنجح في المدى الطويل.

ويهدف مشروع القرار A/C.1/50/L.46 إلى نزع السلاح النووي بصورة فعلية ويعالج مسألة نزع السلاح النووي بطريقة موضوعية وشاملة.

فوفقا للفقرة ٢ من المنطوق، تسلم الجمعية العامة بوجود حاجة حقيقية إلى التقليل من شأن الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية، وإلى استعراض المذاهب النووية وتنقيحها تبعا لذلك.

وتحث الفقرة ٣ من المنطوق الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن توقف فورا التحسين النوعي للرؤوس الحربية النووية ومنظومات إيصالها وأن توقف استحداثها وتخزينها وإنتاجها.

وتطلب الفقرة ٤ من المنطوق إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم خطوة خطوة بتقليل التهديد النووي وبتنفيذ برنامج مرحلي للتخفيض التدريجي والمتوازن للأسلحة النووية وباتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي بهدف الإزالة التامة لهذه الأسلحة ضمن إطار زمني محدد.

وبمقتضى الفقرة ٥ من المنطوق تطلب الجمعية العامة إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ، على أساس الأولوية، لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي تستهل المفاوضات في مطلع ١٩٩٦ بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي ولإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف ضمن إطار زمني محدد.

وباختصار، فإن مشروع القرار يركز تركيزا دقيقا على المسألة المركزية لنزع السلاح النووي ويشدد على دور مؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد بوصفه المحفل

التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

ولقد قدم مشروع القرار عملا بالقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة لبلدان حركة عدم الانحياز، الذي عقد قبل ثلاثة أسابيع فقط في كارتخينا. فهو يجسد تطلع المجتمع الدولي إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية والمواقف والتوصيات المتعلقة بنزع السلاح النووي الواردة في الإعلان الختامي الذي صدر عن اجتماع القمة في كارتخينا.

وبالتالي أطلب إلى أعضاء اللجنة الأولى أن يؤيدوا تأييدا كاسحا مشروع القرار هذا. وأحث وفود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التصويت تأييدا لمشروع القرار وأن تصبح من المشاركين في تقديمه أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات، بخلاف شرح المواقف، بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١.

السيد يوسف (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يدلي ببضع ملاحظات بخصوص مشروع القرار A/C.1/50/L.46 الذي عرضه للتو ممثل ميانمار، والمعنون "نزع السلاح النووي". يعلم الأعضاء أن الجمعية العامة ما برحت تبحث مسألة نزع السلاح النووي منذ بداية عصر الذرة. وقد قامت الجمعية العامة على مر السنين بصياغة مبادئ لتنظيم هذه العملية، وحددت القضايا التي تنطوي عليها. ومع ذلك، لم يحدث أي تقدم ملحوظ أثناء حقبة المواجهة الايديولوجية والعسكرية.

وفي عالم فقدت فيه سيناريوهات الردع أهميتها، ولم تعد تصلح فيه النظريات الاستراتيجية التي كانت من قبل تتحكم في التفكير المتعلق بالحد من التسلح ونزع السلاح النوويين، لا يمكن أن يكون هناك أساس منطقي لوجود الأسلحة النووية التي أصبح من الواجب التخلص منها بشكل تدريجي بهدف إزالتها في نهاية المطاف. ومن المأمول فيه أن يتسنى عما قريب، بتحقيق مزيد من النجاح في المجال الحرج، مجال تخفيض وإزالة الأسلحة النووية، كبح النمو النوعي لهذه الأسلحة. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة ظهرت مواقف ونهج جديدة وفرت زخما جديدا في ميدان نزع السلاح الذي طال ركوده.

وقد أعربت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التزامها بضرورة ممارسة ضبط النفس في تجارب الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦. وهكذا اكتسبت الجهود الدولية الرامية الى تحقيق هدف نزع السلاح النووي في ظل إشراف متعدد الأطراف، والتي تتوافق اليوم مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، قوة دفع جديدة ينبغي عدم إهدارها.

ومثل هذه الجهود التي يدعو اليها مشروع القرار A/C.1/50/L.46 ينبغي مواصلتها، بولاية تفاوضية، تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن مشروع القرار هذا يستحق أن توليه اللجنة نظرها الجاد.

السيد غوز (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعرب عن تأييد وفد بلدي لمشروع القرار الذي عرضه وفد ميانمار منذ قليل. وبعد العرض الذي قام به مقدم القرار الرئيسي والكلمات التي قالها المتكلم السابق، لم يعد لدى ما أضيفه سوى بضع كلمات. يشعر وفد بلدي أن اليوم هو الوقت الصحيح لأن تواجه مسألة نزع السلاح النووي مواجهة صريحة وأمينة. ونرى أن هذه الفرصة المتاحة لا يجوز لنا أن نتركها تفلت من أيدينا، فلربما لا تواتينا مرة أخرى.

ونعترف بأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تتخذ بحق بعض الخطوات للاستفادة من هذا الوضع، ولكننا نرى أنها غير كافية. وعلاوة على ذلك نشعر، بوصفنا دولة غير حائزة لأسلحة نووية، بأن لنا مصلحة أيضا في نزع السلاح النووي: فالذي يعنينا هنا هو أمننا.

وثانيا، نرى، ويرى معنا المجتمع الدولي، أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض على اتفاقات نزع السلاح. ونفضل كثيرا أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح في الانشغال على نحو جاد بمسألة نزع السلاح النووي. وكما نعلم جميعا، يجري التفاوض على معاهدة رئيسية لنزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح. ومن المتوقع أن يضطلع بالعمل أيضا لوضع معاهدات أخرى لنزع السلاح. وهذه المعاهدات في حد ذاتها لن تكون ذات مغزى لقضية السلام

والأمن الدوليين ما لم يكن مؤتمر نزع السلاح قادرا، في الوقت ذاته، على أن يشرع، على أقل تقدير، في مفاوضات موازية لنزع السلاح النووي. ونحن نعي أن جدول مؤتمر نزع السلاح سيكون مثقلا بالأعمال في العام المقبل، ولكن الموضوع بالغ الأهمية، وهذه الحاجة لم يعترف بها فحسب رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في كرتاخينا، بل اعترف بها أيضا في مشروع القرار A/C.1/50/L.46.

وبالتالي، انضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن الأمل في أن يزكي مشروع القرار نفسه إلى اللجنة، وأن يستأثر بأوسع تأييد ممكن.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أردد التأييد الذي أعرب عنه المتكلمون السابقون بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.46 المقدم في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال "نزع السلاح العام الكامل". ووفقا لمشروع القرار هذا، تؤكد الجمعية العامة من جديد التزام المجتمع الدولي بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. كما تسلم بأن انتهاء الحرب الباردة والتطورات الأخرى القريبة العهد خلقا الظروف المؤاتية التي تمكن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من اعتماد تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، بهدف الإزالة التامة لهذه الأسلحة ضمن إطار زمني محدد.

لتلك الأسباب، ولأن النص يعبر أساسا عن اتفاقات تم التوصل اليها في هذا المجال في الاجتماع الأخير لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كرتاخينا، يشارك وفد بلدي بحماس في تقديم مشروع القرار، ويحث الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية، الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز وكذلك الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة خارج الحركة، على تأييده.

السيد عطية (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أيما سرور أن أخاطب اللجنة اليوم بشأن مسألة نزع السلاح العام الكامل كما عبر عنها مشروع القرار A/C.1/50/L.46 المعنون "نزع السلاح النووي" والذي قدمته مصر مع أعضاء آخرين في حركة بلدان عدم الانحياز.

إن انتهاء الحرب الباردة لم يقلل التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية. بل الواقع أنه فرض على المجتمع الدولي ككل تحديا بأن يتخذ إجراء جماعيا يستهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ومواجهة هذا التحدي تتطلب مراجعة الإطار المفاهيمي الموروث من حقبة الحرب الباردة، مع اتخاذ خطوات تدريجية نحو نزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأحد المبادئ الأساسية لهذه المعاهدة هو أن انتشار الأسلحة النووية يقوض السلم والأمن الدوليين. والمادة السادسة من المعاهدة تؤكد التزام الدول النووية

"بمواصلة إجراء المفاوضات بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي".

وفي هذه العملية التدريجية لم يتبق سوى خطوة واحدة على استكمال وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، لا بد من بذل ومواصلة جهود دولية لا هوادة فيها بغرض التخلص التام من هذه الأسلحة، وذلك في إطار زمني محدد. وحتى هذا التاريخ، لم تتخذ سوى بضع خطوات لتحقيق ذلك الهدف. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تفتقر الى العالمية، الأمر الذي يسمح لشبح الحرب النووية بأن يظل مخيما على الساحة العالمية. وتجدر ملاحظة أنه، بالرغم من قيام بعض الدول النووية بإجراء تخفيضات كمية، لم تتخذ تدابير مماثلة للحد من التحسينات النوعية. علاوة على أن بعض الدول ما زالت تنفذ برامج نووية متقدمة لا تخضع لضمانات دولية. ولهذا، لا بد من حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، بموجب صكوك دولية ملزمة قانونا، لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وهكذا يسعى مشروع القرار A/C.1/50/L.46 الى تضييق الفجوة المفاهيمية والأمنية بين من "يملكون" ومن "لا يملكون" القدرات النووية، وذلك بمعالجة الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ففي الفقرتين ١ و ٢ يتم التسليم بأن انتهاء الحرب الباردة يوفر بيئة مؤاتية لنزع السلاح، وفرصة ينبغي اغتنامها لاتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ضمن إطار زمني محدد، وبوجود حاجة حقيقية الى التقليل

من شأن الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية والى استعراض المذاهب النووية وتنقيحها تبعا لذلك، والتخلي عنها.

والفقرتان ٣ و ٤ تتناولان الحاجة الى وقف التحسين النوعي للأسلحة النووية ومنظومات إيصالها، والحاجة الملحة الى أن تضطلع الدول الحائزة للأسلحة النووية ببرامج مرحلية لتخفيض ترساناتها من الأسلحة النووية بهدف الإزالة التامة لهذه الأسلحة ضمن إطار زمني محدد.

وفي الفقرتين ٥ و ٦، يرى أن ذلك لن يتحقق إلا ببدء مفاوضات، في مطلع عام ١٩٩٦، تضطلع بها لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي ينشئها مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أن أؤكد على مدى حيوية القضية التي نتناولها. فمما لا شك فيه أنها قضية تحتاج الى التمحيص بدقة والمتابعة عن كثب للاستفادة من الزخم الذي ولده مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والذي انعكس بصورة واضحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة كرتاخينا لحركة عدم الانحياز. واسمحوا لي أن أؤكد أيضا أن أي قرار يتعلق بنزع السلاح العام الكامل، لا سيما نزع السلاح النووي، لا يمكن أن يكون فعالا دون برنامج واضح له إطار زمني محدد.

ومن دواعي السخرية أن التطور العلمي أصبح مصدر تهديد للجنس البشري بقدر ما هو عنصر من عناصر الرقي. ففي حين قدم لنا العصر الزراعي المعاول والسيوف، قدم لنا العصران الصناعي والتكنولوجي الإنتاج بالجملة والتدمير بالجملة. وإنقاذ الإنسانية من هذه النتائج المهلكة يقتضي اتخاذ إجراءات جماعية مخلصة لإزالة الخطر الكامن في الحرب النووية، وتحقيق السلام والاستقرار.

ولبلوغ هذه الغاية نحث جميع الدول الأعضاء أن تعرب عن تأييدها التام لمشروع القرار A/C.1/50/L.46.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وأنا أيضا أود أن أعرب عن امتناني وعن تأييدي لمشروع القرار A/C.1/50/L.46، الذي عرضه اليوم وفد ميانمار. ولعل الأعضاء يذكرون أن مجموعة كبيرة من البلدان، من بينها بلدي، قدمت في العام الماضي مشروع قرار عنوانه "التخفيض التدريجي للخطر النووي"، حظي بتأييد واسع في اللجنة الأولى، وفي الجمعية العامة التي اعتمدته بوصفه القرار ٧٥/٤٩ هاء. وكان ذلك الاقتراح اقتراحا متواضعا جدا بشأن هذا الموضوع، ولكنه كان بالغ الأهمية.

كان الغرض من القرار ٧٥/٤٩ هاء تزويد المجتمع الدولي بآلية تمكن جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، من الشروع بأسلوب منظم ورشيد على الطريق المؤدي الى التخفيض التدريجي للخطر النووي، بالعمل في إطار مؤتمر نزع السلاح وضمن إطار زمني محدد.

أما الأهداف والعناصر الأساسية للقرار ٧٥/٤٩ هاء فهي تنعكس في مشروع القرار الذي عرضته ميانمار منذ قليل نيابة عن جميع المشتركين في تقديمه. وعلى ذلك، يرى وفد بلدي أن مشروع القرار A/C.1/50/L.46 يحل محل القرار ٤٧/٤٩ هاء، أي ما يسمى بقرار التخفيض التدريجي. ووفد بلدي يناشد الوفود التي كان عددها يزيد على المائة، والتي أيدت قرار العام الماضي أن تؤيد مشروع القرار الذي عرضه وفد ميانمار اليوم والذي اشترك وفد بلدي في تقديمه.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سبق لوفد بلدي أن أتيحت له فرصة الإعراب عن تأييده التام لمشروع القرار A/C.1/50/L.46، الذي عرضه للتو ممثل ميانمار، والذي اشتركنا في تقديمه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد اعتقادنا بأنها مبادرة تاريخية تمكن المجتمع الدولي من الشروع في عملية دولية حقا لنزع السلاح النووي. فالأسلحة النووية ما زالت تشكل تهديدا للجنس البشري حتى بعد أن تم تخفيضها. ذلك أن التحسينات النوعية لهذه الأسلحة ما زالت مستمرة، وخطر وقوع كارثة نووية يمكن أن يحدق بنا مرة أخرى لو تدهورت العلاقات الدولية.

ولجميع هذه الأسباب، نأمل في أن يكون توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اجتماع القمة الذي عقدته بلدان عدم الانحياز في كارتخينا لتعزيز عملية مرحلية لنزع السلاح النووي ضمن إطار زمني محدد مقبولا لدى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع الدولي بأسره، وفي أن ينشئ مؤتمر نزع

السلاح على سبيل الأولوية لجنة مخصصة في عام ١٩٩٦ للبدء بإجراء مفاوضات بشأن برنامج لنزع السلاح النووي ضمن إطار زمني محدد.

وأود أن أذكّر بأن الجمعية العامة تمكنت في عام ١٩٧٨ من أن تعتمد في وثيقة حظيت بتوافق الآراء، الرأي المعروض في أن الأسلحة النووية تشكل الخطر الأكبر على البشرية وعلى بقاء المدنية. ومن الضروري وقف سباق التسلح النووي بجميع جوانبه وعكس مساره، وذلك بغية درء خطر اندلاع حرب تستعمل فيها أسلحة نووية. ويتمثل الهدف النهائي في هذا السياق في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ويجب علينا اليوم إحياء التزامنا بذلك الهدف. ونأمل اليوم في أن يتآزر المجتمع الدولي من أجل البدء، على نحو أكيد، بإزالة هذا الخطر، وهو أسوأ خطر عرفناه في التاريخ على بقاء البشرية.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أصبح وفد بلدي مشاركا في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.46 المعنون "نزع السلاح النووي"، والذي قام وفد ميانمار بعرضه للتو.

ولقد فعلنا ذلك لأننا نشعر بأن النص يتضمن بعض الأفكار التي طرحت في الوقت المناسب جدا والتي تتسم بأهمية بالغة. وفي الواقع، فإن الوقت بات مهيأ، بانتهاء الحرب الباردة ووجود مناخ جديد في العلاقات الدولية، لاتخاذ تدابير عملية بشأن نزع السلاح النووي بغرض الإزالة الكاملة للأسلحة النووية التي تشكل تحديا للبشرية حتى اليوم. وتتضمن هذه الأفكار الحاجة إلى التقليل من أهمية دور الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة النووية القائمة بغية تجنب التحسين النوعي للرؤوس الحربية النووية واستخدامها وتخزينها وانتاجها ونظم إيصالها، إلى جانب خفض تدريجي للتهديد النووي ووضع برنامج مرحلي للتخفيض الكبير للأسلحة النووية تدريجيا وبصورة متوازنة. وجميع هذه الجوانب جوانب هامة موضحة في مشروع القرار هذا الذي يؤيده وفد بلدي تأييدا حارا.

ومؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقدته بلدان حركة عدم الانحياز مؤخرا دعا مؤتمر نزع السلاح، بالنيابة عن أعضائه الـ ١١٣، إلى أن ينشئ، على سبيل الأولوية، لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي لاستهلال مفاوضات في مطلع عام ١٩٩٦ بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي ولإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف ضمن إطار زمني محدد.

ويأمل وفد بلدي في أن يحظى مشروع القرار هذا بالتأييد العام للجنة الأولى والجمعية العامة، ونحث الأعضاء على التصويت لصالحه.

السيد محمديفارد (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن ها هنا تأييدنا الكامل لمشروع القرار بشأن نزع السلاح النووي، الذي قامت ميانمار بعرضه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في تعليل مواقفها قبل البت في جميع مشاريع القرارات الواردة في المجموعة الأولى.

السيدة غوس (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس من قبيل المفاجأة أن تطلب الهند الكلمة بشأن بعض مشاريع القرارات التي ننظر فيها الآن في إطار المجموعة الأولى. فوفد بلدي مشارك في تقديم مشروع من مشاريع القرارات المعروضة علينا ومقدم لمشروع منها. ورأينا فيما يتعلق بالفترة الزمنية المحددة في مشروع القرار المعني باتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية ذكر فعلا عندما كان لنا شرف عرضه على هذه اللجنة بالنيابة عن المشاركين في تقديمه وذلك قبل أيام قليلة.

ومشروعا القرارين بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية يرتبطان طبعا، إلى حد ما، بفحوى مشروع القرار المتعلق بالاتفاقية والأسباب التي أوجبته. ومشروع القرار الأخير يؤيد الأمن العالمي من خلال عدم استعمال الأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد الأمن القومي لمناطق جغرافية معينة. ونحن نرى أن المطلوب إيجاد نهج عالمي للأسلحة التي تتصف بمدى عالمي.

وموقفنا من المناطق الخالية من الأسلحة النووية معروف جيدا، ودأبنا على تكراره كل عام طوال عقدين تقريبا. ومع ذلك، أرحب بفرصة تكراره هذا العام.

إن رأينا هو دائما أن نزع السلاح النووي مسألة عالمية لا يمكن حلها إلا عالميا ومعالجتها من خلال نهج عالمي. وهدف نزع السلاح النووي المفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية لا يمكن تحقيقه باتخاذ تدابير جزئية. ونحن لا نعتبر أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يتماشى مع هذا النهج العالمي. فالمدى العالمي للأسلحة النووية ونشرها ووضعها في مناطق مختلفة من العالم تجعل من المناطق الخالية من الأسلحة النووية غير فعالة في تعزيز نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وحقا السلم والأمن الدوليين.

وبعدما حققت الدول الحائزة للأسلحة النووية هذا العام دوام حيازتها للأسلحة النووية وأبدت امتناعها عن التخلي عن استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، أصبحنا أقل اقتناعا بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها مفهوما للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لنبذ الأسلحة النووية.

ويمكن أيضا أن يُذكر أن الأمم المتحدة لم تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إلا بعد تعريف مناسب للمنطقة يقوم على فهم صحيح لمداها الجغرافي، ومراعاة الشواغل الأمنية الكاملة لدول المنطقة. علاوة على ذلك، يجب إنشاء هذه المناطق على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية وبموافقة الدول الواقعة في المنطقة المعنية. وقد تجلى هذا الرأي تماما في الورقة التي حظيت بتوافق الآراء بشأن نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، وهي الورقة التي أعدتها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٣.

ومع ذلك، نقبل بأن يكون لكل دولة الحق في ضمان أمنها بالطريقة التي تراها أكثر مناسبة. ونحن إذن لن نعارض مشروعي القرارين هذين بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهما المشروعان اللذان توصلت إليهما مجموعة بلدان بحرية وعلى نحو طوعي. إلا أننا لا نستطيع أن نوافق على مشروع القرار A/C.1/50/L.6 الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب آسيا، حيث أنه لا يلبي أيا من المعايير التي تؤيدها الأمم المتحدة، ويفتقر إلى توافق الآراء. ولذلك سنصوت ضد مشروع القرار هذا وطلبنا بالفعل إجراء تصويت مسجل عليه.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود ببساطة أن أوضح نقطة واحدة تتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.5. لقد أعيد توزيع مشروع القرار هذا اليوم تحت الرمز A/C.1/50/L.5/Rev.1. وهو يتضمن فقرة جديدة سابعة من الديباجة ونصها:

"وإذ تشير إلى أن المؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد وافق في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ على إدخال مجموعة من التعديلات على معاهدة تلاتيلولكو وفتح باب التوقيع عليها بغرض التمكين من بدء نفاذ الصك على الوجه التام".

وليست هذه فقرة مبتكرة. ويمكن أن نجدها في قرار السنة الماضية وفي قرارات سابقة. وقد حذفت هذه السنة لسبب من الأسباب، ويفترض لسبب مطبعي. وقد أعدنا إدخالها الآن ويثني المشاركون في تقديم مشروع القرار عليه برمته. وقد اعتمد بصفة عامة دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ١، التي تبدأ بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.5/Rev.1.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرى أن لحظة الجد قد حانت فيما يتعلق بالتصويت على مشاريع القرارات. وكنت أعتقد لحظة، أنه سيحدث جيشان متسم بالبهجة، ولكنني أرى أنه يسود الهدوء الكامل. وأفترض أننا ندخر مشاعرنا وعواطفنا للحظة التي نعبر فيها عن مشاعرنا المشتركة بالارتياح، سواء يوم ١٧ أو ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما نختتم، كما آمل، جميع اجراءاتنا بالبت في جميع مشاريع القرارات.

وعلى أي حال، نبت الآن في مشروع القرار A/C.1/50/L.5/Rev.1 المعنون "توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)".

لقد عرض مشروع القرار ممثل المكسيك في الجلسة السادسة عشرة المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقد شاركت في تقديمه البلدان التالية: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبليز وبنغلاديش وبنما وبوليفيا وبيرو وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا والسلفادور وسورينام وشيلي وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعرب المشاركون في تقديم مشروع القرار هذا عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة الأولى دون تصويت. وإذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تفعل ذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.5/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.6.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.6 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا". وقد عرض مشروع القرار ممثل باكستان في الجلسة الرابعة عشرة التي عقدتها اللجنة الأولى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وشاركت فيه كل من بنغلاديش وباكستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح للتصويت مشروع القرار A/C.1/50/L.6.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، استونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، جزر ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
بوتان، الهند، موريشيوس.

الممتنعون:
الجزائر، كوبا، قبرص، جورجيا، اندونيسيا، إسرائيل، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مدغشقر، ميانمار، سوازيلند، فييت نام.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.6 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ثلاثة أصوات، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت.

بعد ذلك، أبلغت وفود غابون وجورجيا وجمهورية إيران الإسلامية الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ اللجنة الآن بالبت في مشروع القرار A/C.1/50/L.32.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/50/L.32، المعنون "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء"، عرضه ممثل المكسيك في الجلسة الخامسة عشرة المعقودة الثلاثاء الموافق ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وشاركت في تقديمه البلدان التالية: أفغانستان، أكوادور، اندونيسيا، جمهورية إيران الاسلامية، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بيرو، تايلند، جمهورية تنزانيا المتحدة، سري لانكا، سنغافورة، شيلي، الفلبين، فنزويلا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، نيبال، نيجيريا، الهند.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، اثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
اسرائيل، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الممتنعون:
ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، جورجيا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سوازيلند، السويد، تركيا، أوكرانيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.32 بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٤٤ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/50/L.47. وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار A/C.1/50/L.47 بعنوان "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية". وعرض مشروع القرار ممثل الهند في الجلسة السادسة عشرة التي عقدتها اللجنة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وشاركت في تقديمه البلدان التالية: اثيوبيا، اكوادور، اندونيسيا، جمهورية إيران الاسلامية، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بوليفيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السودان، الفلبين، فييت نام، كولومبيا، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملاوي، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، اثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
أندورا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، المانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، موريتانيا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، اسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

الممتنعون:
أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، استونيا، جورجيا، ايرلندا، اسرائيل، اليابان، لختنشتاين، مالطة، نيوزيلندا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، نيوزيلندا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.47 بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ٢٦ صوتا، مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد أفغانستان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا لمشروع القرار]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبذلك تكون اللجنة قد اختتمت اليوم نظرها في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ١.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم.

السيد جوزف (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يوضح سبب امتناعه عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.6. نرى باستمرار أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يستند الى ترتيبات يتم التوصل اليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وهذا يتفق تماما مع الفقرتين ٣٣ و ٦٠ من الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبالإضافة الى ذلك، في الفقرة ٦١ من الوثيقة أعلنت الجمعية أنه: "ينبغي تشجيع عملية إنشاء مثل هذه المناطق في أنحاء مختلفة من العالم. وينبغي للدول التي تشترك في تلك المناطق أن تتعهد بالامتثال الكامل لجميع أهداف ومقاصد ومبادئ الاتفاقات أو الترتيبات". (د ١ - ١/١٠، الفقرة ٦١).

ونظرا الى حقيقة أن الجهود المبذولة من أجل التوصل الى اتفاق بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ما زالت جارية ويتعين متابعتها حتى الانتهاء منها، فقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.6.

السيد ريتشاردز (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد امتنعت نيوزيلندا هذا العام عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.47، المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية". وأن نيوزيلندا تتشاطر هدف المشاركين في تقديم مشروع القرار في السعي الى التخفيف من تهديد الحرب النووية وإزالة الأسلحة النووية كلها في نهاية المطاف. ولهذا السبب لم يكن ممكنا لنا أن ننظر في معارضة النص.

فتغير المواقف في المجتمع الدولي تجاه الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في مجال الأمن العالمي قد جعل النظر في استعمالها أقل احتمالا بكثير الآن مما كان عليه حتى قبل سنوات قليلة. وبالرغم من ذلك لا تتوفر أية عصا سحرية لتخليص العالم من العدد الكبير من الرؤوس الحربية، الذي ما زال قائما. والقيام بالعمل اللازم سيستغرق أعواما من الجهود.

ومن الواضح أننا نؤيد السير في طريق المفاوضات، إلا أن لدينا تحفظات فعلية تجاه ما اذا كان بإمكان الدعوات في هذه المرحلة الى وضع مشروع اتفاقية أن تسهم إسهاما عمليا، وما اذا كان قرار الأمم المتحدة المكان الصحيح لاقتراح صيغة للاتفاقية.

وفي الختام، فإن الضمانة الأكيدة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية تكون من خلال إزالتها عن طريق التفاوض. وبالتالي لا نزال نولي الأولوية لاتخاذ تدابير عملية ستعزز بوضوح عملية نزع السلاح النووي. ونرى أن مشروع القرار المتعلق بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب، والذي سيعتمد في وقت لاحق في هذه الدورة، والمفاوضات التي يشجع على إجرائها، هو أحد أهم هذه التدابير.

السيد ياتيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل تصويت اسرائيل على مشروع القرار A/C.1/50/L.6، المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

قررت اسرائيل أن تمتنع هذا العام عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.6، لكي تؤكد المبدأ القائل بأن الترتيبات الاقليمية، بما فيها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ينبغي أن تكون نابعة من داخل المنطقة، عن طريق مفاوضات حرة ومباشرة تؤدي في النهاية الى اتفاقات تقبلها جميع الأطراف المعنية. وأية محاولة لفرض اتفاقات باستخدام المنظمات الدولية ستأتي بنتائج عكسية، ومن المرجح أن تعوق تلك الجهود.

واسرائيل، بالطبع، لا تزال تؤيد مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تصمم لكل منطقة على حدة وفقا لخصائصها المميزة، وتتفاوض عليها بحرية جميع دول المنطقة، وتتضمن نظما للتحقق المتبادل. وينبغي أن تتفق جميع الأطراف المعنية على سمات هذه المناطق وتوقيت إنشائها.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يتقدم بتعليلين موجزين لتصويته على اثنين من مشاريع القرارات التي بتتنا فيها قبل لحظات: A/C.1/50/L.6: إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا"، و A/C.1/50/L.32: "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء".

يعلق وفد بلدي أهمية كبرى على مبادرات عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا. وفي هذا الصدد، بالإشارة بوجه خاص الى الفقرة ٢ من المنطوق، نطلب من جميع الدول في المنطقة أن تضمن ألا يكون في سياساتها واجراءاتها أي مساس بأهداف مشروع القرار. وفي الوقت ذاته، يود وفد بلدي أن يشير الى أن تأييد الولايات المتحدة لمشروع القرار لا يجوز تفسيره بأنه مصادقة شاملة على المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو ما قد يمكن استنتاجه من الفقرة الثانية من الديباجة.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/50/L.32: "تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء"، صوتنا مرة أخرى ضد مشروع القرار للأسباب التالية: ما زال مؤتمر نزع السلاح ينخرط، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، في مفاوضات مكثفة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ومشروع القرار A/C.1/50/L.32 لا يساعد عملية التفاوض تلك، لأنه ما زال ينادي بدور لمحفل آخر، هو مؤتمر تعقده الدول الأطراف في المعاهدة لتعديلها، في اختتام المفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب، كما لو لم تكن مفاوضات جارية بخصوص معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وفي هذا الصدد، نلاحظ أنه لا ترد في منطوق مشروع القرار أية إشارة الى أن تلك المفاوضات قطعت شوطا طويلا، وأنها تنتقل الى مرحلتها النهائية في مؤتمر نزع السلاح بجنيف.

وليست هذه هي الطريقة التي تشجع على النجاح والاختتام السريع للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. ومؤتمر تعقده الدول الأطراف في

معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لتعديل المعاهدة ليس محفلا بديلا للتفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب. والولايات المتحدة تتطلع الى الاختتام المبكر للمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح لوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب. والواقع أن الرئيس كلينتون دعا الى اختتام تلك المفاوضات بحلول شهر نيسان/أبريل المقبل.

السيد ستار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد امتنعت استراليا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.47: "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية". ومما يؤسف استراليا أنها لم تتمكن من تأييد مشروع القرار. ومع أننا نؤيد بشكل عام المرمى الأساسي لمشروع القرار، فلم يكن بوسعنا أن نتغاضى عن افتقاره الى التوازن، لعدم وجود أي إشارة الى أهمية الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار، على الطريق المؤدي الى نزع السلاح النووي. وإهمال الإشارة الى هذا العنصر الأساسي، من وجهة نظر استراليا، يجعل النهج المقترح غير قابل للتطبيق.

ومع ذلك، نود أن نؤكد على تأييد استراليا القاطع لهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، عن طريق عملية منهجية كتلك التي أوضحها رئيس وزراء استراليا، بول كيتنغ، في الخطاب الذي ألقاه مؤخرا عن استراليا وعالم خال من الأسلحة النووية.

ونود كذلك أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لوضع ضمان أمني ملزم واحد بأن الدولة الحائزة للأسلحة النووية لن تستعمل تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة لها، والتي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو ترتيبات إقليمية مماثلة.

السيد فليسيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود البرازيل أن تعلل تصويتها على مشروع القرار A/C.1/50/L.6: "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا". لقد صوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار لأنه يتفق مع موقف البرازيل المؤيد لإنشاء مثل هذه المناطق في كل مكان في العالم.

إن النصف الجنوبي من الكرة الأرضية يصبح تدريجيا منطقة شاسعة من المعمورة تحظر فيها الأسلحة النووية، بموجب معاهدة انتاركتيكا، وبدء السريان التام لمعاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة راروتونغا، وإبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، معاهدة بليندابا. وبالتالي فإننا نشجع ونؤيد إنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية.

السيد كوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلل امتناع اليابان عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.47: "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية".

إن اليابان التي عانت من هجوم نووي، ترغب صادقة في ألا يكرر إطلاقا استعمال الأسلحة النووية التي تجلب على الإنسان معاناة يعجز عنها الوصف. وهي، من ثم، تعلق أهمية كبرى على الجهود الموجهة نحو القضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية.

وترى اليابان أنه من الأكثر أهمية، في ظل الحالة الدولية الراهنة التي توجد فيها فعلا أسلحة نووية، تحقيق التقدم المطرد في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وعلى سبيل المثال، من خلال جهود الدول الحائزة للأسلحة النووية لاتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح النووي، بزيادة تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية استعراضها، ومن خلال الجهود التي تبذل وفقا لمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، مثل فرض حظر على جميع التجارب النووية، بما في ذلك الإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وذلك بدلا من السعي الى إبرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية، وهو ما تقترحه الوثيقة A/C.1/50/L.47.

السيد شا زوكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): صوت وفد الصين مؤيدا مشروع القرار A/C.1/50/L.47. فالصين تنادي دوما بالحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ونحن نتمسك بهذا الرأي. ومع ذلك، الى أن يتحقق ذلك الهدف، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد دون شروط بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية، وأن تقدم ضمانا بعدم استعمال أو التهديد باستعمال هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وعليها أيضا أن تتعهد، في هذا المضمار، بإبرام صكوك دولية وملزمة قانونا.

وفي الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة اقترحت حكومة الصين إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية. وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي، أيد وفد الصين مبادئ وأهداف مشروع القرار A/C.1/50/L.47. ويعتقد وفد الصين أن الجزء المكرس في مشروع القرار لنزع السلاح النووي، ومشروع اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية - المرفق بمشروع القرار، يمكن تناولهما في سياق مفاوضات لوضع معاهدة للحظر التام للأسلحة النووية.

ونعتقد أيضا أن بعض الصياغات الواردة في مشروع القرار يمكن تحسينها بمزيد من المناقشة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في التكلم في هذه المرحلة؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، سننتقل إذن إلى المجموعة الثانية.

في المجموعة الثانية يتعين على اللجنة أن تبت في مشروع القرار A/C.1/50/L.22: "حظر إلقاء النفايات المشعة". لم يسجل أي وفد اسمه على قائمة المتكلمين سواء للإدلاء ببيان أو لتعليل موقفه إزاء مشروع القرار قبل التصويت. ولقد أعرب مقدمو مشروع القرار هذا عن الرغبة في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.22.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل تصويتها أو موقفها.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تعلل بإيجاز تأييدها لمشروع القرار A/C.1/50/L.22: "حظر إلقاء النفايات المشعة". إننا نتعاطف مع الفحوى الرئيسية لمشروع القرار، الذي يسترعي الانتباه إلى الأخطار المحتملة التي تنجم عن إلقاء النفايات النووية غير المتسم بالمسؤولية ويُعرب عن القلق المشروع إزاء تلك الأخطار. وكما أعلنا في السنوات السابقة، تعتقد الولايات المتحدة أن اللجنة الأولى ليست المحفل الملائم لتناول هذه المسألة.

السيدة موليس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر استراليا أن تنضم إلى توافق الآراء مرة أخرى حول مشروع القرار بشأن "حظر إلقاء النفايات المشعة".

والهدف من وراء بياني اليوم هو مجرد توجيه انتباه اللجنة إلى تطور حدث مؤخرا يتصل بالموضوع قيد النظر في مشروع القرار هذا. إن منتدى جنوب المحيط الهادئ السادس والعشرين، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر الماضي في مادانغ، بابوا غينيا الجديدة، اعتمد، بغرض التوقيع، اتفاقية حظر استيراد النفايات الخطرة والمشعة إلى بلدان المنتدى الجزرية ومراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارة هذه النفايات داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ (اتفاقية وايغاني).

واستراليا، بالتشاور مع بلدان منتدى جنوب المحيط الهادئ الأخرى ومع مقدمي مشروع القرار، ستنظر في إمكانية إدراج إشارة ملائمة في مشروع قرار العام المقبل تدعيما لهذه الاتفاقية الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في تعليل موقفه أو تصويته؟ يبدو أنه ليس هناك أحد.

هل لنا إذن أن نبدأ في البت في مشروع القرار الوارد في المجموعة ٧. مشروع القرار هو A/C.1/50/L.4.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية تعليلا للتصويت أو الموقف قبل التصويت.

السيد سفوبودا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بتقرير مؤتمر نزع السلاح ويؤيد مشروع القرار A/C.1/50/L.4. ونقدر أيما تقدير العمل الذي اضطلعت به اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية أثناء دورة عام ١٩٩٥ لمؤتمر نزع السلاح. ونحن على اقتناع راسخ بأن المفاوضات

حول نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستختتم بنجاح قبل افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في خريف عام ١٩٩٦.

وعلى الرغم من هذا، اسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات بشأن مسار ونتائج دورة عام ١٩٩٥ لمؤتمر نزع السلاح. إن الجمهورية التشيكية تعتبر مؤتمر نزع السلاح أهم محفل متعدد الأطراف للتفاوض ولإعداد صكوك دولية ملزمة قانونا بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإن الأداء العادي لمؤتمر نزع السلاح وآلياته التي ثبتت فعاليتها مكنته من الحفاظ على مستواه الرفيع وهيبته، مما أدى في النهاية إلى إبرام اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ولكننا نلحظ في الوقت الحاضر عوارض بعض الأزمات - ولنقل، أزمات الثقة والتفاهم. إن عددا من الدول الأعضاء في المؤتمر تولي أعلى أولوية لنزع السلاح النووي، لا خوفا من الترسانات الهائلة من الأسلحة النووية فحسب، وإنما أيضا لشعورها بأن استمرار وجود مجموعة من الدول النووية هو تعبير عن الهيمنة والتمييز. وهي تحث على ضرورة المضي في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وبشأن حظر استخدام عدد من الأسلحة بسرعة أكبر مما مضى وترهن استعدادها لحل أي مسائل عاجلة أخرى بالتقدم المحرز في الميدان النووي.

ونرى أن هناك ثلاث مسائل تثير القلق إلى حد كبير: بدء العمل في إطار اللجنة المخصصة للوقف؛ وإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح؛ وتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

والمسألة الثالثة هي الآن بصورة خاصة محور اهتمامنا لأن الجمهورية التشيكية، منذ تفكك تشيكوسلوفاكيا السابقة، ليس لها إلا صفة المراقب فحسب. وعلاوة على ذلك، نحن على اقتناع بأن الأساس الحالي للعضوية في مؤتمر نزع السلاح لا يُجسد واقع عالم ما بعد الحرب الباردة.

ويرى الوفد التشيكي أن الربط بين المشاكل وفرض الشروط يترك أثرا سلبيا. فهما يخلقان مناخا من الشك والريبة، ومن غير المحتمل في مثل هذا المناخ أن تصل الدول النووية إلى قرارات بشأن الخطوات الموضوعية لنزع السلاح النووي. ونخشى من أن استمرار مناخ المواجهة والريبة في إطار مؤتمر نزع السلاح قد يؤدي في النهاية إلى فقدان قدرته. وعندها نعتقد أن المجتمع الدولي سيكون أمام خيارين، إما نبذ جهود مؤتمر نزع السلاح أو التوصية بإعادة تقييم مبدأ اتخاذ المؤتمر للقرارات بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/50/L.4، المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح". لقد عرض مشروع القرار ممثل المغرب بصفته رئيسا لمؤتمر نزع السلاح.

وقد أعرب المشاركون في تقديم مشروع القرار هذا عن الرغبة في أن تعتمده اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/50/L.4.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل يرغب أي من الممثلين في الكلام؟ يبدو أنه لا أحد يرغب في الكلام.

ننتقل الآن إلى المجموعة الثامنة. يوجد أربعة مشاريع في هذه المجموعة للنظر فيها الآن.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم أو موقفهم قبل التصويت.

السيد الحجايا (الأردن): يُسعدني أن آخذ الكلمة لتعليل موقف بلدي من مشروع القرار المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح المتضمن في الوثيقة A/C.1/50/L.11 والوارد في المجموعة الثامنة.

بالرغم من انتهاء فترة الحرب الباردة، لا يزال عالمنا اليوم بحاجة ماسة إلى تطوير ثقافة عالمية مشتركة من أجل السلام والتعايش السلمي والشعور بالأمن والطمأنينة قبل الشروع في عملية نزع السلاح. وهذه مهمة عظيمة ورفيعة يضطلع برنامج الأمم المتحدة للزمالات بجزء هام منها. لذا، فقد شارك الأردن في تبني مشروع القرار هذا إيمانا منه بالدور الإيجابي الذي يقوم به هذا البرنامج من خدمات مفيدة

في تأهيل الدبلوماسيين الشباب في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح، لا سيما في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والمفاوضات المتعددة الأطراف، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتدابير بناء الثقة، والأمن. وهذا من شأنه أن يُطور لغة مشتركة للحوار وفهما عميقا للقضايا المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين، وبالتالي تطوير ثقافة عالمية مشتركة من أجل السلام.

وقد استفادت دول أعضاء كثيرة من هذا البرنامج، منها بلدي بفضل الإدارة الجيدة للبرنامج بإشراف الدكتور أوغونسولا أوغونبانو، منسق البرنامج، الذي يبذل جهودا مضنية في سبيل إنجاح هذا البرنامج. وقد نجح بالفعل في تحقيق منجزات هامة ونتائج طيبة، ربما تكون آثارها ملموسة في هذا القاعة.

وإنني باسم وفد بلدي أدعو جميع الوفود الموقرة إلى تأييد هذا المشروع. كما أدعو إلى تعزيز الدعم المادي والمعنوي للبرنامج. لأن في ذلك خدمة لقضية الأمن والسلام والاستقرار في هذا العالم. ويأمل وفد بلدي أن يتم إقرار مشروع القرار بالإجماع كما كان الحال في السنوات السابقة.

السيد ثان (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.11.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحطنا علما ببيانك.

هل يرغب أي من الممثلين في الكلام؟ يبدو أنه لا أحد يرغب في الكلام.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.2.

طـُلب إجراء تصويت مسجل.

أدعو الآن أمين اللجنة إلى إجراء التصويت.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في إجراء تصويت مسجل على مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/50/L.2 المعنون "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وناقلات هذه الأسلحة من جميع جوانبه". ولقد قام ممثل المكسيك بعرض مشروع المقرر هذا في الجلسة الـ ١٥ المعقودة يوم الثلاثاء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، استراليا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، اثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي،

سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سوازيلند، السويد، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع المقرر A/C.1/50/L.2 بأغلبية ١٠٢ صوت، مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد جمهورية إيران الإسلامية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/50/L.11، المعنون "برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح". وقد عرض ممثل الجزائر مشروع القرار وشاركت في تقديمه البلدان التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أفغانستان، ألمانيا، إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البرازيل، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بيرو، تايلند، توغو، جامايكا، الجزائر، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب افريقيا، الرأس الأخضر، رومانيا، السنغال، السويد، الصين، فييت نام، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كينيا، منغوليا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

وقد أعرب المشاركون في تقديم مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تفعل ذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/50/L.11.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وتبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/50/L.16. وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد عرض ممثل منغوليا مشروع القرار A/C.1/50/L.16، "أسبوع نزع السلاح" في الجلسة الرابعة عشر للجنة الأولى يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وتشارك في تقديمه البلدان التالية: الأردن، أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بنغلاديش، تركمانستان، جزر مارشال، جنوب افريقيا، ساموا، سنغافورة، الصين، طاجيكستان، الفلبين، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كوستاريكا، كينيا، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيبال، نيوزيلندا، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعرب المشاركون في تقديم مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة تود أن تفعل ذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/50/L.16.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وتبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/50/L.26، "الصلة بين نزع السلاح والتنمية".

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد عرض ممثل كولومبيا مشروع القرار A/C.1/50/L.26 باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في جلسة اللجنة الأولى السادسة عشرة المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وتشارك في تقديمه بلدان حركة عدم الانحياز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعرب المشاركون في تقديم مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة الأولى دون تصويت. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تفعل ذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/50/L.26.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت.

السيد ياتيف (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد حافظت إسرائيل على توافق الآراء عند التصويت على مشروع القرار A/C.1/50/L.26. لكنها كانت ستصوت ضد الفقرة الرابعة من الديباجة

المتصلة بوثائق مؤتمر قرطاجنة، لو أجري تصويت منفصل على تلك الفقرة.

وإسرائيل تعارض قرارات معينة لذلك المؤتمر، ولا سيما تلك الواردة في الفقرة ٨٧، التي تستفرد إسرائيل بالذكر ولا تدعم إنجازات عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأتكلم عن مشروع المقرر A/C.1/50/L.2 ومشروع القرار A/C.1/50/L.26.

فيما يتعلق بمشروع المقرر A/C.1/50/L.2 "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وناقلات هذه الأسلحة من جميع جوانبه"، صوتت الولايات المتحدة مرة أخرى ضد مشروع المقرر هذا، بعنوانه الطويل والصعب. وقبل سنتين، كانت الولايات المتحدة قد صوتت ضد قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ جيم، الذي ينبني عليه المقرر المعروض علينا اليوم. وقد صوتنا ضد ذلك القرار إيمانا منا بأن القرار لم يكن أداة مناسبة ولا فعالة لدفع أهداف عدم الانتشار، كما لم نؤيد الطلب الوارد في ذلك القرار بأن يقوم الأمين العام بتقديم تقرير.

وعلى أي حال، قام الأمين العام في السنة الماضية بإعداد التقرير، وبهذا يكون الطلب الوارد في القرار ٧٥/٤٨ جيم قد لُبِّي. إلا أن المشاركين في تقديم ذلك القرار فضّلوا، لسبب ما، أن يتجاهلوا التقرير، وأن يُديموا هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة دون تقديم أي تعليل لقيامهم بذلك. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكننا أن نؤيد مشروع المقرر هذا.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية مشروع القرار A/C.1/50/L.26 - فإنني أطلب أن ينعكس في محضر جلسة اليوم أن الولايات المتحدة لم تشارك في توافق الآراء بشأن ذلك المشروع، الذي يؤكد وجود علاقة بين نزع السلاح والتنمية. إننا نؤمن بأن نزع السلاح والتنمية موضوعان منفصلان ولا يمكن اعتبارهما مرتبطين ارتباطا عضويا. وهذا كان سبب عدم مشاركة الولايات المتحدة في المؤتمر الدولي المعقود في عام ١٩٨٧ بشأن هذه المسألة. وفي نفس الوقت، يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليقول مرة أخرى إن الولايات المتحدة لا تعتبر ولن تعتبر نفسها ملزمة بالإعلانات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعقود في عام ١٩٨٧.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قرر وفدي، ببعض التردد ألا يخرج على توافق الآراء بشأن مشروع القرار الذي أعتمدته اللجنة توا، والوارد نصه في الوثيقة A/C.1/50/L.26، بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية.

ولكنني أود أن أوضح موقف المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة. لقد دأبت المملكة المتحدة على المشاركة في توافق الآراء حول مشروع القرار هذا في السنوات السابقة. بيد أن مشروع القرار المقدم هذه السنة يتضمن الفقرة ٢ من المنطوق الجديد بالإضافة إلى صياغة توافق الآراء التقليدية. وبموجبها تحث الجمعية العامة المجتمع الدولي على تخصيص جزء من الموارد المتاحة من خلال تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بخفض نفقات الدفاع. ونسهم بالفعل بمبالغ كبيرة في مختلف مؤسسات المعونة المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى المعونة التي نقدمها على نحو ثنائي. وليست هناك رابطة تلقائية بسيطة بين نزع السلاح والمعونة. وبسبب الإجراءات الحسابية التي تنتهجها المملكة المتحدة في حسابات الحكومة، لا يمكن إقامة رابطة مباشرة بين الموارد الموفرة من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة والموارد المكرسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا لا يرحب وفدي بالفقرة ٢ من المنطوق. ونأمل ألا تدرج في أي مشاريع قرارات قد تطرح في السنوات المقبلة بشأن هذا الموضوع.

السيد هوفمان (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أنا أيضا أود أن أتناول مشروع القرار A/C.1/50/L.26، ويجب علي أن اتفق مع ملاحظات زميلي ممثل المملكة المتحدة.

إننا لم نخرج على توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا. ولو أن اللجنة صوتت عليه، لامتنع وفدي عن التصويت بسبب الفقرة ٢ من المنطوق، التي

نعتبرها غير مناسبة. فتلك الفقرة تدعي وجود عوائد للسلام، بينما نعرف جميعا أن نزع السلاح يكلف أموالا كبيرة. ولا يمكن أن تبين إجراءات ميزانيتنا أية رابطة بين أي عائد لنزع السلاح قد يتوفر في السنوات المقبلة وبين التنمية أو أي نوع آخر من المعونة.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد اقترح وفدي وأيد مشروع المقرر A/C.1/50/L.2. وأسباب رغبتنا في الإبقاء على هذا البند على جدول الأعمال، حتى بعنوانه الطويل ولكن الواضح تماما، سبق لوفدي أن ذكرها بالكامل في الجلسة الخامسة عشرة، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد بردنيكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): فيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/50/L.26، أود أن اوضح أن الوفد الروسي لم يعترض على اعتماد مشروع القرار دون تصويت. ولكن لو أجري تصويت عليه لامتنعنا عن التصويت، بالنظر إلى العنصر الجديد الذي يتضمنه مشروع القرار بالمقارنة بنص السنة الماضية.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود فقط أن أكرر حقيقة أن باكستان أيدت بقوة مشروع القرار A/C.1/50/L.26، بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية.

وأود أن أسترعي الانتباه، في سياق بعض تعليلات التصويت التي استمعنا إليها، إلى حقيقة أن مفهوم الربط بين نزع السلاح والتنمية أقرته الجمعية العامة بتوافق الآراء. وعلى سبيل المثال، ينعكس المفهوم في الفقرة ٩٤ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بل إنه كان اقتراحا قدمته بعض البلدان النامية المتقدمة النمو كوسيلة لتعزيز فكرة نزع السلاح باعتبارها إسهاما في التنمية الدولية. إن الأمر لا يتعلق بالمعونة فحسب، ولكن أيضا بالتنمية. إننا لا نستجدي، بل نتطلع إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن اقترح أن تنتقل اللجنة إلى المجموعة ١٠، بشأن الأمن الدولي. وفي تلك المجموعة، ستبت اللجنة في مشروع القرار A/C.1/50/L.36/Rev.1.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد عرض ممثل الجزائر مشروع القرار A/C.1/50/L.36/Rev.1، "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، في الجلسة السادسة عشرة للجنة المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وتشارك في تقديمه البلدان التالية: اسبانيا، البانيا، ألمانيا، اندورا، ايرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، البوسنة والهرسك، تركيا، تونس، الجزائر، الدانمراك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سان مارينو، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لكسمبورغ، مالطة، مصر، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موريتانيا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أعرب المشاركون في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.36/Rev.1 عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة مشروع القرار دون تصويت. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن اللجنة تود أن تفعل ذلك.

اعتُمد مشروع القرار A/C.1/50/L.36/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلا لتصويتهم.

السيد ياتيف (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/50/L.36/Rev.1. لكن وفدي يود أن يذكر أن موقفنا هو أن جميع مسائل الأمن الإقليمي المتصلة بالشرق الأوسط تخضع لمفاوضات السلام. وإن الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار لا تأخذ هذا بعين الاعتبار. وبالتالي، نود أن نسجل رسميا تحفظاتنا، وأن نكرر موقفنا بأن استحداث الترتيبات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها القيام في الوقت المناسب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية قابلة للتحقق على نحو متبادل، إنما هو حل مناسب يجب أن تتفق عليه جميع دول الإقليم.

السيد مبارك (الجماهيرية العربية الليبية): كانت بلادي خلال السنوات الماضية من بين متبني القرار المناظر لمشروع القرار A/C.1/50/L.36/Rev.1. إلا أنها لم تستطع هذه السنة الاستمرار في ذلك رغم انضمامها إلى توافق الآراء لاعتماده. ورغم انضمامنا إلى توافق الآراء فإن لدينا بعض التحفظات عما جاء في الفقرة السادسة من الديباجة؛ حيث أن بلادي لا تعتقد أن الإجراءات الحالية لما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط ستؤدي إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. ونعتقد أن الحل الدائم والعادل والشامل يتمثل فقط في إقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية في فلسطين، يعيش فيها العرب والفلسطينيون واليهود على حد سواء، على غرار ما توصل إليه شعب جنوب افريقيا.

كما أننا نتحفظ على الفقرة ٩ من المنطوق، المتعلقة بمؤتمر برشلونة، هذا المؤتمر الذي قبلنا فكرته العام الماضي بحسن نية على اعتبار أن جميع دول الإقليم ستشارك على قدم المساواة في المشاورات الجارية بشأن عقد مؤتمر الأمن والتعاون في هذه المنطقة. ولكن تلك النوايا كانت، للأسف، في غير محلها. والذي حدث هو أن بلادي استثنيت من هذه المشاورات، ولم تدع للمشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر القادم في برشلونة. وهذا الاستثناء لدولة تشكل عنصرا سياسيا وجغرافيا واقتصاديا هاما عل الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط يؤكد شكوكنا بأن ما يعد له في برشلونة لا يستهدف فعلا تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة، وإنما تحقيق أغراض أخرى، أهمها فرض قبول اسرائيل كطرف رئيسي في هذه المفاوضات، والترويج لقبول نتائج ما سمي بمفاوضات الشرق الأوسط، وفرض النمط الاوروبي وأنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المنطقة ودولها، تمهيدا للتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية لدول البحر المتوسط؛ فلم يعد مؤتمر دول حوض البحر المتوسط مكرسا لأمن المنطقة وتعزيز التعاون بينها، وإنما أصبح مؤتمر أوروبا وبعض دول البحر المتوسط التي لا تعترض على المخطط الأوروبي المشار إليه آنفا، أملا في الحصول على مكاسب مادية بلادي لا تراها ترقى في أهميتها إلى حد التفريط في السيادة الوطنية والاستقلال الذي دفعنا ثمنا باهظا من أجله.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تحفظات وفد بلدي على الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/50/L.36/Rev.1 "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا بأن عملية السلام المزعومة في الشرق الأوسط لن تؤدي إلى الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، ولا إلى إرساء سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. ونفس التحفظ ينسحب على أية إشارات مماثلة ترد في مشروع القرار إلى هذا الموضوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الوفود على مشاركتها النشطة في أعمالنا. وبهذا نكون قد انتهينا من جزء اتخاذ الإجراءات من جدول أعمال اليوم، وأود أن أقترح أن تقوم اللجنة، عصر يوم الاثنين، بالبت في مشاريع القرارات التالية: في المجموعة ١، مشاريع القرارات A/C.1/50/L.10 و L.15 و L.17/Rev.1 و L.35/Rev.1 و L.44 و L.46.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نطلب إرجاء النظر في مشروع القرار A/C.1/50/L.15 إلى وقت لاحق.

السيدة كوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو إرجاء البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.17/Rev.1 إلى وقت لاحق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استجابة لهذين الطلبين سترجئ اللجنة البت في مشروعي القرارين A/C.1/50/L.15 و A/C.1/50/L.17/Rev.1. وأفهم أن مشروع القرار A/C.1/50/L.46 يجري تنقيحه حاليا، وبالتالي سنرجئ البت فيه أيضا إلى وقت لاحق. ومن ثم سننظر في مشاريع القرارات A/C.1/50/L.10 و A/C.1/50/L.35/Rev.1 و A/C.1/50/L.44، في المجموعة ١.

وفي المجموعة ٢، سننظر في مشروعي القرارين A/C.1/50/L.1/Rev.1 و L.14.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أطلب إرجاء البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.14 المتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنسبة للمجموعة ٣، تقترح الرئاسة أن تبت اللجنة في مشروع القرار A/C.1/50/L.45.

وفي إطار المجموعة ٤، تقترح الرئاسة البت في مشروعي القرارين A/C.1/50/L.38 و L.40.

السيد أكرم (باكستان)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن نطلب إرجاء البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.45، حيث أن من المحتمل إدخال بعض التعديلات عليه.

السيد موهير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم عدة بلدان اقترحنا إرجاء البت في مشروعي القرارين A/C.1/50/L.38 و A/C.1/50/L.40، وأود أن أكرر ذلك الطلب لفترة أطول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ممثل كندا على حق.

وفي المجموعة ٧، سننظر في مشروع القرار A/C.1/ 50/L.2/Rev.1 و L.28، ومشروع المقرر A/C.1/50/L.51.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الرئيس يعرف أن المشاورات جارية حول مشروع القرار A/C.1/50/L.28. ومن ثم اقترح عدم البت فيه يوم الاثنين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أسأل المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/50/L.24، أو أي وفد آخر، عما إذا كانت اللجنة تستطيع أن تبت في مشروعي القرارين A/C.1/50/L.24 و A/C.1/50/L.31. وهل أفهم أن اللجنة مستعدة للبت في مشروعي القرارين هذين؟

أفهم أن بعض الوفود ترغب في أن يؤجل البت في هذين المشروعين إلى وقت لاحق، ولهذا سوف تستجيب اللجنة لرغباتهم.

ولننتقل الآن إلى المجموعة ٨: "تدابير نزع السلاح الأخرى". تقترح الرئاسة أن تبت اللجنة يوم الاثنين في مشروعي القرارين A/C.1/50/L.13 و L.48.

وفي المجموعة ١١، يمكن أن تبت اللجنة يوم الاثنين في مشروع القرار A/C.1/50/L.7.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أطلب إرجاء النظر في مشروع القرار A/C.1/50/L.7.

السيد مرادي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أطلب إرجاء البت في مشروع القرار A/C.1/50/L.13 في المجموعة ٨، "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة"، إلى وقت لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠